المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد الثالث **تموز 2006**

تدهور الوضع الإنساني في الضفة الغربيّة وقطاع غزة بصورة سريعة خلال العام 2006، وذلك كنتيجة للأزمة الماليّة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة وكذلك كنتيجة للتصعيد الإسرائيلي للقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين.

حفّز هذه الوضع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية التي تشارك في عملية المناشدة الموحّدة أن تصدر تقريراً شهرياً لرصد التغييرات التي تطرأ على المؤشرات الإنسانية في قطاعات: الصحة، وحماية الطفل، والدعم النفسي-الاجتماعي، والتعليم، والأمان الغذائي، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، وخلق فرص العمل والمساعدات النقديّة.
يدمج هذا التقرير ما بين مؤشرات يمكن قياسها ومشاهدات ميدانيّة مؤكدة. توفر هذه الوسائل استنتاجات مختلفة عن الوضع، اذ تكشف المؤشرات الإنسانية عن التغييرات بعيدة الأمد وعن التوجهات الإنسانية شهراً تلو الأخر. بينما تظهر المشاهدات الميدانيّة علامات الضيق العام التي قد تشير إلى تغيير مستقبلي.

تقوم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميّة الآتية بتوفير المعلومات للمرصد الإنساني: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشا)، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، منظمة الصحة العالميّة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونيسكو، أوكسفام- بريطانيا العظمى، مجموعة الهيدروليجيين الفلسطينيين.

تحليل للوضع القائم

ما تزال هناك حاجة للتنبه إلى الوضع الماثل والمستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زالت العملية العسكرية "أمطار الصيف" التي بدأتها قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة بتاريخ 28 حزيران مستمرة. وقد جاءت هذه العملية بعد هجوم من قبل مسلحين فلسطينيين على موقع عسكري تابع لقوات الجيش الإسرائيلي عند معبر كيريم شالوم مما أسفر عن مقتل جنديين من قوات الجيش الإسرائيلي وعنصرين من المجموعة الفلسطينية المسلحة بالإضافة إلى جرح أربعة جنود آخرين من القوات الإسرائيلية. وقد قام المسلحون الفلسطينيون بأسر جندي من الجيش الإسرائيلي وهو محتجز حتى يومنا هذا.

أدت العملية العسكرية إلى تدهور كبير في الوضع الإنساني في قطاع غزة. إذ تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن حجم الضرر الذي لحق بالبنية التحتية في قطاع غزة بسبب اجتياحات قوات الجيش الإسرائيلي والقصف المدفعي والغارات من قبل سلاح الجو الإسرائيلي وصل إلى ما يقرب من 15,5 مليون دولار أمريكي، لا يشمل هذا المبلغ الضرر الذي لحق بمحطة توليد الكهرباء في غزة المقدر بمبلغ إضافي يصل إلى 15 مليون دولار أمريكي.
وفي الضفة الغربية، شهد الوضع الإنساني تدهورا أيضا حيث زادت وتيرة العنف الإسرائيلي-الفلسطيني وقامت القوات الإسرائيلية بتشديد الإغلاق في كافة مناطق الضفة الغربية.

ملخص للمؤشرات الإنسانية:

* قتل ما مجموعه 182 فلسطيني خلال شهر تموز خلال النزاع الحالي مع إسرائيل. وسجلت معظم القتلى في قطاع غزة (164) بسبب العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي. ويقترب هذا الرقم بشكل كبير من عدد الوفيات الفلسطينية خلال الأشهر الستة الأولى من العام.
* قتل ثلاثة إسرائيليين، بما فيهم جنديين من الجيش الإسرائيلي، في شهر تموز، وهو نفس عدد القتلى خلال الشهر المنصرم.
* القتلى والإصابات الفلسطينية بسبب العنف (الداخلي) الفلسطيني-الفلسطيني استمرت ضمن معدلات عالية نسبياً في قطاع غزة خلال شهر تموز. قتل 18 فلسطيني وجرح 56 شخص آخر.
* قتل 39 طفل فلسطيني في شهر تموز بسبب النزاع المستمر مع إسرائيل وقتل ثلاثة أطفال آخرين خلال أحداث عنف داخلية فلسطينية في نفس الشهر. ما يزيد عن 90% من القتلى كانوا في قطاع غزة. طبقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، يعتبر هذا الرقم ثاني أعلى عدد قتلى في صفوف الأطفال خلال شهر واحد منذ بدء الانتفاضة.
* عدد غارات سلاح الجو الإسرائيلي (الصواريخ) في قطاع غزة تضاعفت تقريبا خلال شهر تموز مقارنةً بشهر حزيران (221 مقابل 122). واستمر القصف المدفعي المكثف من قبل قوات الجيش الإسرائيلي بمعدل 200 إلى 250 قذيفة مدفعية تم إطلاقها على قطاع غزة يومياً. وتم تدمير 36 بيت ومنشأة فلسطينية من قبل القوات الإسرائيلية خلال الاجتياحات، والضربات الجوية والقصف. وقام الفلسطينيون بإطلاق 282 صاروخ محلي الصنع على إسرائيل خلال شهر تموز مقارنة بإطلاق 275 صاروخ خلال شهر حزيران، مما أدى إلى جرح عشرة إسرائيليين.
* في قطاع غزة، تم تدمير وتخريب 3,666 دونم من الأراضي الزراعية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية خلال العملية العسكرية الحالية.
* هبط عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية مقارنة بالشهر المنصرم (359 إلى 335).
* انخفض عدد شاحنات البضائع المستوردة إلى قطاع غزة بمقدار النصف خلال شهر تموز مقارنة بشهر حزيران (معدل يومي خلال شهر تموز وصل إلى 85 شاحنة مقارنة بما معدله 197 شاحنة في اليوم خلال شهر حزيران). فيما حصل تزايد في حجم مواد الغذاء الأساسية الموردة إلى قطاع غزة، بما فيها المساعدات الإنسانية المزودة من برنامج الأغذيّة العالمي والاونروا، خلال شهر تموز مقارنة بشهر حزيران. لم يتم تصدير أية بضائع من قطاع غزة إلى الخارج خلال شهر تموز.
* استمرت أسعار الغذاء بالتقلب في قطاع غزة مما جعل تخطيط موازنة الأسرة أمراً صعباً. ارتفع سعر القمح والطحين بنسبة 10% خلال شهر تموز مقارنة بشهر حزيران.
* لم يتم السماح للعمال والتجار الفلسطينيين من قطاع غزة بالعبور إلى إسرائيل منذ 12 آذار. وفي الضفة الغربية، منع العمال والتجار الفلسطينيون حاملي تصاريح سارية المفعول من دخول القدس الشرقية وإسرائيل خلال سبعة أيام من الإغلاق خلال شهر تموز.
* ارتفع عدد الحواجز المادية المقيدة لحركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية من 526 حاجز في شهر حزيران إلى 540 حاجز خلال شهر تموز.
* أشارت المنظمات الإنسانية إلى ارتفاع في عدد حالات منع العبور (تأخير أو منع العبور على نقاط التفتيش الدائمة أو الفجائية) في الضفة الغربية مقارنة بشهر حزيران (65 حالة في شهر تموز مقارنة ب 50 حاجز في شهر حزيران).
* بقيت نسبة مهمة من الأدوية الضرورية مفقودة في الضفة الغربية (24%) وقطاع غزة (17%) خلال شهر تموز.
* يوجد مستويات عالية من فقر الدم المنتشر بين النساء الحوامل في قطاع غزة ليصل إلى نسبة 43,1%. ولطالما شكلت معدلات فقر الدم العالية مشكلة مزمنة وربما تكون ناتجة عن تدني مستوى استهلاك الغذاء، وتزايد الأمراض و/أو نقص ممارسات الرعاية الموفرة إلى النساء الحوامل.
* يوجد تزايد ملحوظ في حالات الإسهال في صفوف سكان المخيمات في قطاع غزة بالمقارنة مع نفس الشهر في العام الماضي، مما يشير إلى تدهور جودة المياه. وقد أدت عملية تفجير محطة غزة للطاقة إلى وضع أصبح فيه سكان المناطق المدنية يحصلون على المياه لفترة تصل إلى ساعتين أو ثلاث ساعات فقط في اليوم. وقد دمر القصف المتواصل من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية حول منطقة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا الضفاف الرملية في برك الترشيح في المحطة ومنعت طواقم الصيانة من الوصول لإصلاح الأضرار. وقد ناشدت سلطات مرافق مياه البلديات الساحلية المجتمع الدولي للمساعدة في التعامل مع خطر حدوث فيضان من المحطة.

* تعاني نسبة 70% من الأسر الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة من الفقر. وقد شهدت معدلات الفقر في صفوف موظفي السلطة الفلسطينية ارتفاعا حادا (ارتفاع بنسبة 9% في الفترة ما بين تموز 2005 ونيسان 2006) مقارنة ببقية السكان.
* وقد هبطت معدلات البطالة الكلية إلى 28,6% في الربع الثاني من عام 2006 (انخفاض بنسبة 2,5%) بسبب التحسن في سوق العمل في الضفة الغربية بشكل رئيسي.
* بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية في شهر تموز بتوزيع مخصصات الدعم النقدي لشهر آذار 2006 إلى 40,289 عائلة مصنفة في إطار الحالات الاجتماعية الصعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تسلمت هذه العائلات دعم نقدي ما بين 100 شيكل إسرائيلي جديد و600 شيكل إسرائيلي جديد (20 دولار أمريكي إلى 130 دولار أمريكي) لكل عائلة اعتمادا على حجم وتركيبة الأسرة. لكنه لم يتم دفع ما يعادل أربعة أشهر من الدعم النقدي إلى هذه العائلات لغاية أواخر شهر تموز.

المشاهدات الميدانية[1]

تزويد الخدمات / قدرات مزودي الخدمات

التغيب عن العمل وممارسات تشويش العمل

* معظم طواقم العمل في مستشفيات وزارة الصحة تستمر في الذهاب إلى العمل؛ لكن الاغلاقات أثرت على طواقم مستشفيا الوطني ورفيديا في نابلس حيث لم يستطيعوا الوصول إلى مكان العمل. وكان مستشفى رام الله هو المستشفى الوحيد الذي تحدثت تقاريره عن تأخر في وصول العاملين من مناطق خارج المدينة إلى العمل.
* هناك تزايد في حالات الاجازات المنتظمة والقصرية في صفوف الطواقم العاملة في ثلاث مستشفيات في قطاع غزة (مستشفى الشفاء، مستشفى غزة الأوروبي ومستشفى كمال عدوان) وفي عيادات الرعاية الصحية الأساسية في مختلف المناطق في قطاع غزة والضفة الغربية. تم تخفيض ساعات العمل في عيادات الرعاية الصحية الأساسية في 50% من المحافظات حيث تعتمد الطواقم على المواصلات المزودة من وزارة الصحة.
* قامت السلطات الإسرائيلية في شهر تموز بإغلاق ثلاث جمعيات خيرية[2] في محافظتي نابلس والخليل. بالإضافة إلى مداهمة وتفتيش 17 جمعية أخرى في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.
* حصلت ستة حالات في شهر تموز مرتبطة بحملات دهم وتفتيش من قبل قوات الجيش الإسرائيلي حيث منعت الطواقم العاملة في المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف من توفير العلاج إلى المرضى. وفي إحدى هذه الحالات، اقتحم الجيش الإسرائيلي مستشفى نابلس التخصصي وألغى أو أجّل القيام بثلاث عمليات/تدخلات جراحية، مما عرّض حياة المرضى للخطر لمدة ثلاث ساعات.

الصحة

* حالات توفر الأدوية استمرت في الانحدار حيث تعاني معظم مستشفيات وزارة الصحة من نقص لما يقرب من عشر أنواع من الأدوية أو أكثر؛ وهناك نقص في 42 نوع من الأدوية في مستشفى بيت جالا (بيت لحم). المستشفيات الرئيسية في مدينة غزة وخان يونس ورفح (قطاع غزة) احتوت على كامل أنواع الأدوية.
* وذكرت المستشفيات السبعة عشرة التي شملتها دراسة منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة انه حصل تخفيض في نوع الخدمة الموفرة، بما فيها خدمة التشخيص وخدمات الجراحية الاختيارية وخدمات العيادات بسبب نقص المواد المستهلكة والمواد للمختبرات. وفي مرافق عيادات الرعاية الصحية الأساسية في قطاع غزة، فسدت التطعيمات في محافظتين بسبب تقطع عملية التبريد. لكن تم الحفاظ على برنامج التطعيم في تلك المناطق حيث تم حفظ التطعيمات في عيادات قريبة وتم نقلها في صناديق ثلج إلى العيادات في الأيام المحددة للتطعيم.
* ما زالت عملية صيانة المعدات تشكل مشكلة في معظم مستشفيات وزارة الصحة، مما أدى إلى تعطيل بعض المعدات. على سبيل المثال، تعطلت وحدة جهاز الحاضنة في مستشفى المحتسب في منطقة H2 في مدينة الخليل

---

[1] يتم تجميع المشاهدات الميدانية من قبل طاقم من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة. بالنسبة لقطاع الصحة، تقوم منظمة الصحة العالمية بنشر تقرير مراقبة نصف شهري "مؤشرات مراقبة القطاع الصحي"، الذي يقوم بمراقبة الصحة والقطاع الصحي في المناطق الفلسطينية المحتلة. ويتضمن هذا التقرير مؤشرات إنسانية ومشاهدات ميدانية.

[2] قامت الجمعية الخيرية الدينية في نابلس بتوفير مساعدات إلى 850 طفل يتيم و157 أرملة. وقامت لجنة الزكاة في نابلس بتوفير مساعدات نقدية إلى 3,000 عائلة فقيرة، و2,800 طفل يتيم وطلبة فقراء. وفي نفس الوقت، تم إغلاق شركة الصفاء للألبان التي كانت توظف 70 شخص تحت إشراف لجنة الزكاة. وقامت الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في الخليل بتوفير مساعدات مالية إلى 250 عائلة، و350 طفل يتيم و50 أرملة.

بعد أن رفضت شركة الصيانة توفير هذه الخدمة لأن المستشفى لم يتمكن من تحمل مصاريف الصيانة. لكنه تم تصليح بعض المعدات التي تعطلت في بداية شهر تموز في أربعة مستشفيات في الضفة الغربية.
* لا يوجد إمكانية لتجديد التأمين الصحي " الانتفاضة" الذي قامت بتوفيره وزارة الصحة إلى الحالات الاجتماعية الصعبة والعاطلين عن العمل في الضفة الغربية إلى الجميع حيث انتهى مفعول خطة التأمين الصحي في أواخر حزيران وارتفعت رسوم الاشتراك. وأضحت العيادات المتنقلة للأونروا وبشكل متزايد الخدمة الصحية الوحيدة التي يستطيع سكان المناطق النائية تحمل تكاليفها.
* يتم الاعتماد على عيادات الأونروا لتوفير الأدوية الأساسية التي لا يستطيع اللاجئين تحمل تكاليفها. وهناك تزايد في عدد الأشخاص الذين يزورون هذه العيادات للحصول على بدائل للأدوية المكلفة التي توصف لهم من قبل أطبائهم.
* حصل ارتفاع كبير في عمليات الولادة القيصرية في مستشفى الشفاء (قطاع غزة) خلال شهر تموز والى درجة أقل في مستشفى ناصر/ خان يونس، بالإضافة إلى مستشفيات في الضفة الغربية. وهذا يعني زيادة الضغط على هذه المرافق مما سيؤثر بشكل سلبي على جودة الخدمات الموفرة. إن تدني مستوى خدمات الرعاية الصحية الموفرة للنساء ستنعكس سلبا على الأوضاع الصحية للأمهات وأطفالهن بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال حديثي الولادة.

صرف الرواتب والمخصصات

* تم صرف دفعة متواضعة بمقدار 1,200 شيكل إسرائيلي جديد (260 دولار أمريكي) لكافة موظفي السلطة الفلسطينية بتاريخ 22 تموز[3] حيث تسلم موظفي السلطة الفلسطينية الذين يتقاضون راتب أقل من 1,500 شيكل إسرائيلي جديد (330 دولار أمريكي) ما يعادل راتب شهرين منذ آذار 2006؛ في حين تم صرف مقدار راتب شهر واحد إلى الموظفين ذوي الرواتب ما بين 1,500 -2,500 شيكل إسرائيلي جديد (330-550 دولار أمريكي)، أما الموظفون الذين يتقاضون راتب أعلى من 2,500 شيكل إسرائيلي جديد (550 دولار أمريكي) فقد صرف لهم دفعة بمقدار راتب نصف شهر.
* وخلال الأيام التي تلت صرف دفعات الرواتب في تموز، لاحظ المشرفون على برنامج الأونروا للإقراض والتمويل صغير الحجم ما يقرب من ضعفي مستوى سداد القروض مقارنة بالأسبوع الماضي.
* تتسلم الطواقم الطبية العاملة في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني رواتبها بانتظام بدون أي انقطاع بعد وصول تبرعات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودول أخرى.

الوقود، الكهرباء، والمياه

* قام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير محطة الكهرباء في غزة في الساعات الأولى من يوم الأربعاء، الموافق 28 حزيران، 2006، ومنذ ذلك الحين، عانت كافة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة من تشويشات رئيسية على حياتهم اليومية كنتيجة لتكرار عمليات انقطاع الكهرباء. يتم تزويد العائلات الفلسطينية بالطاقة لفترات تتراوح ما بين 6 إلى 8 ساعات في اليوم وتصلهم المياه ما بين 2 إلى 3 ساعات في اليوم في المناطق المدنية. المياه المتوفرة ليست كافية لتلبية الاحتياجات اليومية للأسر في قطاع غزة.
* وقد جاءت عملية قصف وتدمير محطة الطاقة في غزة لتشوش على عملية تزويد الخدمات الأساسية حيث أصبحت قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية تعتمد على المولدات المساندة لضمان استمرار التزود بالطاقة الكهربائية. على سبيل المثال، تستخدم كافة مستشفيات وزارة الصحة مولدات لحفظ المواد في أجهزة التبريد، مثل التطعيمات، والغذاء للمرضى، والعمليات الطارئة. وكان لدى المستشفيات مخزون وقود لفترة تتراوح بين 2 إلى 3 أسابيع عند نهاية شهر تموز، لكن نقص كميات الوقود لدى عيادات الرعاية الصحية الأساسية في قطاع غزة تبقى مشكلة لا تجد حلا لها.
* منذ 20 تموز، بدأت سلطة مرافق المياه البلدية الساحلية بتسلم كميات من الوقود برعاية الآلية الدولية المؤقتة. وقد تم التوصل إلى اتفاقية لتزويد سلطة مرافق المياه البلدية الساحلية بكمية تصل إلى 920,000 لتر من الوقود في الشهر لفترة ستة أشهر لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي.
* وتحدثت المستشفيات في الخليل، على سبيل المثال مستشفى أبو حسن القاسم في يطا، عن وجود نقص في المياه بسبب عدم قدرتهم على دفع فاتورة المياه إلى البلدية. وكان هذا المستشفي مدينا في السابق إلى البلدية وتسلم في الماضي أموالا من مصادر بديلة خارج إطار السلطة الفلسطينية لتسديد ديون فواتير المياه.

---

[3] تم صرف هذه الدفعة عن طريق النظام البنكي. وشارك البنك العربي أيضا في تحويل الرواتب لأول مرة منذ آذار. وقبل ذلك، تم تحويل الدفعات عن طريق مكاتب البريد حيث رفضت في تلك الفترة بعض البنوك تحويل أية مبالغ مرتبطة بالسلطة الفلسطينية.

* تعرض السائقون الفلسطينيون، المتعاقد معهم من قبل منظمة غير حكومية دولية لإيصال المياه إلى المناطق التي تعاني من الجفاف جنوبي الضفة الغربية، إلى اعتداءات جسدية وإهانات شفهية في أربع حالات على الأقل من قبل قوات الجيش لإسرائيلي على نقطة تفتيش بيت عوا وتم إعاقتهم هناك 12 مرة. وقد أثر ذلك على عملية تزويد المياه إلى التجمعات السكانية الفلسطينية في تلك المنطقة.

التعليم:

* لا يستطيع الكثير من الطلبة تسديد رسوم التسجيل في مدارسهم (50 شيكل إسرائيلي جديد / 11 دولار أمريكي) المطلوبة للالتحاق بالعام الدراسي المقبل 2006-2007، الأمر الذي يخلق مصاعب في التحضيرات للعام الدراسي الجديد.
* لم تنظم وزارة التعليم والتعليم العالي في قطاع غزة أي مخيم صيفي بسبب نقص الموارد المالية.

الظروف الاجتماعية-الاقتصادية

* ما زال هناك ازدياد في عدد طلبات الحصول على المساعدات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبشكل عام، ما زال أصحاب المحال يرفضون تسليف الأسر المصنفة في إطار الحالات الاجتماعية الصعبة.
* تضاعف عدد السكان من منطقة H2 في مدينة الخليل الذين يبحثون عن وجبات طعام مجانية يقدمها الوقف الإسلامي في الفترة ما بين كانون ثاني وحزيران 2006 (من 14,200 شخص إلى 26,840 شخص).
* تقول تقارير موظفي خدمات مخيمات الأونروا في كافة المناطق في الضفة الغربية أن موظفي الأونروا يوفرون مساعدات إلى أعضاء من أسرهم يعملون في السلطة الفلسطينية والذين لم يتسلموا أية رواتب.
* تكاليف المواصلات تبقى إحدى المشكلات الآنية التي تواجه العاملين في القطاع الصحي. إن مشكلة تكاليف المواصلات تؤثر على قرارات الآباء والأمهات حول مكان التحاق أبنائهم للعام الدراسي الجديد.
* فقد سكان البدو الذين يعيشون في منطقة سلفيت قدرتهم على بيع منتجاتهم لأن معظم السكان في تلك المنطقة هم من العاملين في السلطة الفلسطينية حيث لا يجد هؤلاء النقود الكافية لشراء اللحم أو اللبن من السكان البدو.
* يتذمر أصحاب البيوت من أن المستأجرين لا يقدرون على دفع إيجار البيت الشهري في الوقت المحدد، خاصة موظفي السلطة الفلسطينية.
* ما زال الجفاف يؤثر على التجمعات السكانية الفلسطينية في الأجزاء الجنوبية من الضفة الغربية وفي صفوف السكان البدو في القدس حيث تعتمد هذه التجمعات السكانية على المياه للزراعة وتربية المواشي التي تعتبر مصدر دخلهم الوحيد.
* تشير التقارير إلى تزايد في حالات تأجيل الزواج، حتى في الحالات التي يكون فيها العريس يعمل بوظيفة دائمة. إن الحاجة لدعم أفراد الأسرة والعائلة الممتدة يجعل الكثير من الشباب يؤجلون مشروع إقامة أسرة خاصة بهم. تقارير الأونروا تشير إلى تدني مستوى حالات الزواج بنسبة 30% في مخيم الفارعة (نابلس) مقارنة بالعام الماضي.

آليات التأقلم

* ما زالت فئة الفقراء في قطاع غزة (79% من الأسر في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر) تعاني الأكثر من تدمير محطة الطاقة في غزة. يقوم هؤلاء الفلسطينيون بتخفيض مصاريف الأسرة من خلال اختيار الغذاء الأقل تكلفة وعن طريق تخفيض استهلاك الطعام بسبب نقص الكهرباء والغاز الضروري للطبخ.
* تلجأ بعض العائلات الفقيرة إلى إرسال أبنائهم لتجميع صناديق كرتون فارغة وقطع خشب لاستخدامها كوقود للطبخ. في منطقة شمالي الضفة الغربية، أصبحت عمليات جمع المعادن الخردة والرقاقات البلاستيكية والمعدنية مصدر رئيسي للدخل للرجال والأطفال، وحصلت زيادة ملحوظة في هذا النوع من الأعمال خلال الشهرين الماضيين.
* بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من الطلبات إلى برنامج الأونروا لخلق فرص العمل، هناك ارتفاع في عدد الأشخاص المهتمين في برامج تشغيل مؤقتة تقدمها منظمة الأونروا من خلال لجان المخيمات. مدة العمل في هذه البرامج أسبوعين فقط وقد بدأ موظفو السلطة الفلسطينية بتقديم طلبات إلى هذه البرامج.

حرية التنقل والوصول

* تم إغلاق معبر رفح للمسافرين الواقع على حدود قطاع غزة مع مصر أمام حركة المسافرين منذ 25 حزيران. وقد تم فتح المعبر لمدة يومين في شهر تموز (18-19 تموز) للسماح بدخول 5,178 مسافر كانوا عالقين على الجانب المصري من المعبر.

* وفي قطاع غزة، زاد سعر طن واحد من الاسمنت إلى ما يقرب الضعفين (330 شيكل إسرائيلي جديد / 73 دولار أمريكي إلى حوالي 650 شيكل إسرائيلي جديد / 144 دولار أمريكي) بسبب إغلاق معابر غزة الحدودية الرئيسية في تموز (كارني وصوفا).
* تم منع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة من الصيد في منطقة الشاطئ منذ 20 حزيران. وهذا المنع يعني عدم توفر السمك في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية لما يقرب من 35,000 فلسطيني يعتمدون على قطاع الصيد.
* وصول سيارات الإسعاف إلى القدس ما زالت تشكل مشكلة. وقالت بلدية العيزرية أن القوات الإسرائيلية قامت بإرجاع ما بين 80% إلى 90% من سيارات الإسعاف على حاجز الزعيم.
* وفي إحدى مخيمات اللاجئين في منطقة أريحا، تم تسجيل حالتين حيث تم تأخير عبور نساء في مرحلة المخاض إلى القدس. وفي إحدى الحالات، تم منع امرأة من عبور نقطة تفتيش الزعيم مما اضطرها دخول القدس عبر منطقة الشيخ سعد لتصل في نهاية الرحلة إلى مستشفى المقاصد. وقد تم تأخير عبور المرأة لعدة ساعات وأرغمت على تغيير وسيلة المواصلات والسير على الأقدام مسافة لتصل إلى المستشفى. وقد ولد الطفل وهو يعاني مشاكل صحية جدية وهو قيد المراقبة في مستشفى المقاصد.
* أصبح تنقل الفلسطينيين، بمن فيهم ثنائيي الجنسية (الفلسطينيون حاملو جوازات سفر أجنبية) في الضفة الغربية عملية أكثر صعوبة. على سبيل المثال، تم منع 40 دليل سياحي من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس الشرقية. الفلسطينيون ذوي بطاقات الهوية التي تشير إلى أماكن سكناهم في منطقة غور الأردن هم فقط المسوح لهم بالوصول إلى تلك المنطقة.
* تأثرت أيضا التجمعات السكانية التي تعيش بالقرب من الجدار. على سبيل المثال، سكان قرية خلة النعمان (بيت لحم) هم الأشخاص الوحيدين الذين يسمح لهم بالوصول إلى تلك القرية مستخدمين بطاقات الهوية كدليل. وتقوم وحدات حرس الحدود الإسرائيلي التي تحرس البوابة إلى تلك القرية بالتشويش على الخدمات البلدية للقرية، مثل جمع النفايات.

قدرة المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة على تلبية طلبات المساعدة المتزايدة

* هناك تمويل بنسبة 35% للنداء الإنساني المراجع. قطاعات المياه، والزراعة والصحة والتعليم هي الأقل تمويلا.
* تشير تقارير الأونروا إلى ازدياد في طلبات الاستشارة الطبية وتوفير الأدوية الأساسية في مقراتها في الضفة الغربية منذ شهر كانون ثاني، مما يؤكد ارتفاع عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل مصاريف والرسوم الطبية في العيادات الخاصة والمستشفيات. وقد ارتفعت معدلات الفلسطينيين غير اللاجئين المتلقين للرعاية الطبية في مستشفيات الأونروا في قلقيلية بنسبة 45% في الربع الأول من عام 2006 مقارنة بالعام الماضي.
* تأثرت مشاريع بنية تحتية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 70 مليون دولار أمريكي شكل سلبي بسبب نقص مواد البناء في قطاع غزة. طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن لهذه المشاريع أن تخلق 875,000 يوم عمل مدفوع الأجر للفلسطينيين.
* قامت منظمة اليونيسيف بالتعاون مع مؤسسة تامر، وهي عبارة عن منظمة غير حكومية فلسطينية مقرها في رام الله، بتنظيم 73 نشاط صيفي (بما فيه اليوم المفتوح، نشاطات فنية وموسيقية) في مناطق مختلفة في الأرض الفلسطينية المحتلة للأطفال خلال شهر تموز. وحضر هذه النشاطات ما يزيد عن 4,000 طفل. وقد بادرت منظمة اليونيسيف بحملة العودة إلى المدرسة مع كافة الشركاء المحتملين لضمان فتح المدارس وعودة الطلبة إلى مقاعد الدراسة في الوقت المحدد.
* هناك تزايد في عدد الطلبات إلى برنامج الأونروا لخلق فرص العمل من موظفي السلطة الفلسطينية والنساء، مما يشير إلى حاجة متزايدة إلى الدخل. هناك أعداد متزايدة من الأشخاص (لاجئون وغير لاجئين) ممن يقصدون المعلمين ذوي المناصب العليا في مدارس الأونروا طالبين العمل كحراس أو عاملي تنظيف.